مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٧٣

الجمعة، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلينين
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/21)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/21)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد السلام هدلية عمر، وزير الخارجية وتشجيع الاستثمار في جمهورية الصومال الاتحادية.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة آشا غيلي ديري، المؤسسة والمديرة التنفيذية لمؤسسة آشا غيلي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/21، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيتنغ.

السيد كيتنغ (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع في ظروف مؤاتية، في ختام عملية انتخابية برلمانية مطولة وشاملة، وقبل ١٢ يوماً فقط من انتخاب رئيس جديد. ونحن نجتمع أيضاً في وقت تسعى فيه حركة الشباب جاهدة لتشويه العملية وتعطيلها، كما نرى في مقديشو وفي الهجوم الذي وقع في كولبيو اليوم. وأود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الجنود والمدنيين الذين أُزهقت أرواحهم.

إن الأولوية الملحة تتمثل في ضمان الالتزام بالموعد الذي حددته لجنة الانتخابات الاتحادية المشتركة لانتخابات الرئاسة. وقد تم تحديد ذلك الموعد لاعتبارات فنية، ولا بد من مقاومة الضغوط لتغييره لدواع سياسية. ولا بد أيضا أن تتم المرحلة الأخيرة من هذه العملية في إطار من الشفافية، وفقا للقواعد المتفق عليها والتي جرى تصميمها لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويجب أن يحترم جميع المرشحين أحكام مدونة السلوك الموقعين عليها عند تسجيل ترشيحهم.

وهذا الأمر يكتسي أهمية خاصة لأن المرحلة البرلمانية من تلك العملية شابها العديد من المخالفات، بما في ذلك الرشوة وشراء الأصوات والمضايقة والتخويف والتلاعب، وكذلك التأخير المتكرر ولفترات مطولة. وكان بعضها بادياً للعيان بشكل فاضح، على الرغم من أن معظم المنافسات جرت بشكل صحيح، في ظل مراقبة واسعة النطاق، بما في ذلك من خلال وسائط التواصل الاجتماعي.

وكانت العملية الانتخابية بمثابة مرآة للصوماليين تبينت لهم من خلالها جوانب الخير والشر بشأن كيفية ممارسة السلطة، والعلاقة بين شيوخ القبائل وسماسرة السلطة العشائريين والسياسيين ورجال الأعمال والمواطنين العاديين والنساء والرجال. ولم يتقبلوا كل ما رأوه، وخصوصاً كل مستويات الفساد وغياب المؤسسات التي يمكن أن تضمن المساءلة القانونية والمالية.

وقد استخلص الكثير من الدروس الهامة. فالهيئات الانتخابية المخصصة قامت بعمل رائع، ولكن واجهت

صعوبات في مواجهة الضغوط السياسية والتهديدات والإغراءات. وتعرض الجدول الزمني للانتخابات للتأخيرات المتكررة، لأن العملية كانت تستخدم في كثير من الأحيان في محاولة حل نزاعات طويلة الأمد للغاية بين العشائر والولايات والأطراف الفاعلة الأخرى.

والمسألة هي أن هذه العملية كانت في الأساس سياسية، وتستخدم في المفاوضات داخل العشائر وبينها وفي المصالحة، وينبغي تقييمها على هذا النحو. وكانت الملامح الانتخابية أساسية، حيث مهدت للتحول إلى الاقتراع العام.

ويجب أن تؤخذ تلك الدروس في الاعتبار لدى التخطيط للانتخابات على أساس صوت واحد للشخص الواحد المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠. ولا بد من تمكين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وإنشاء سجل للناخبين ووضع آلية قانونية قوية للفصل في المنازعات والمعاقبة على السلوك المسيء. ويجب أن تبدأ الجهود في هذا الصدد بمجرد انتهاء العملية الانتخابية.

وعلى الرغم من المشاكل التي واجهتها تلك العملية، فقد كانت لها نتائج مشجعة للغاية وهي تمثل معلماً هاماً في تطور الصومال وتحولها ما بعد النزاع. فقد خرج مجلس للشيوخ إلى حيز الوجود، وتم اختيار أعضائه الـ ٥٤ على أساس دولة اتحادية عوضاً عن الأساس العشائري. وهذا التجسيد للطابع الاتحادي الناشئ في الصومال يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في تنفيذ أجندة وطنية بحق.

وقد زاد عدد الناخبين زيادة كبيرة. وتم توسيع هيئة الناخبين من ١٣٥ رجلاً في عام ٢٠١٢ إلى أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص، منهم ٣٠ في المائة من النساء. وما يقرب من ربع أعضاء البرلمان الآن من النساء، وهو إنجاز رائع حقاً، جاء نتيجة تعبئة سياسية فعالة دعمتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وبعض القادة الصوماليين.

كانت هناك منافسة انتخابية حقيقية. وجرى التصويت في ستة مواقع في جميع أنحاء البلد، وهو ما يعكس مرة أخرى هياكل الدولة الاتحادية الناشئة. والبرلمان الجديد أصغر سناً وأكثر تنوعاً ومن المرجح أن يكون أكثر استجابة للناخبين من سابقه. وباختصار، فإن هذا البرلمان أكثر شرعية وتمثيلية من أي برلمان سابق منذ الانتخابات الأخيرة التي عقدت في عام ١٩٦٩.

وبالرغم من الهجوم الرهيب الذي شنته حركة الشباب على فندق يستخدمه أعضاء البرلمان في مقديشو قبل يومين تحديداً، فإن الإرهابيين غير قادرين على إفشال العملية الانتخابية. وهذا في حد ذاته يحمل رسالة مهمة. ستبقى مقديشو بيئة خصبة مستهدفة بشكل استثنائي حتى تنتهي الانتخابات الرئاسية، وهذا سبب آخر يستلزم عدم السماح بإهدار الجدول الزمني.

واسمحوا لي أن أشيد هنا أيضا ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن والاستخبارات الصومالية لحماية المواقع الانتخابية في جميع أنحاء البلد. إنهم يستحقون الثناء الكبير على أداء مهمة خطيرة في ظروف صعبة للغاية.

إن انتخاب رئيس يقبل السكان والمجتمع الدولي بشرعيته سيمهد الطريق أمام الصومال لمواجهة التحديات الجسيمة التي تنتظره. ومع ذلك، لو كان التصويت للرئيس القادم ليس سراً أو ينظر إليه على أنه قد شابه الفساد أو الإكراه أو التدخل الخارجي، فقد تواجه البلاد فترة طويلة من عدم اليقين.

وهذا آخر شيء يحتاجه الصومال. فالصوماليون ينتظرون ويستحقون إدارة تعالج عدداً من الأولويات الملحة. وكثير من هذه الأولويات على جدول أعمال المرشحين الرئاسيين، بما في ذلك الرئيس الحالي. واسمحوا لي بتسمية أربعة: إصلاح قطاع الأمن؛ وتسريع عملية مراجعة الدستور؛ وتحقيق المصالحة وتسوية العديد من النزاعات المحتدمة في شتى أنحاء البلد؛

وتعزيز الحكم الرشيد، في المركز ومحلياً، لتوليد الإيرادات وتقديم الخدمات على السواء.

وللأسف، هناك أيضا أولوية عاجلة خامسة، وتتمثل في الاستجابة لموجة الجفاف الحالية. ويقدر أن هناك خمسة ملايين شخص في حاجة في جميع أنحاء البلاد، من صوماليلاند وبونت لاند في الشمال إلى المناطق الساحلية في الوسط وجوبالاند في الجنوب. وما يقدر بنحو ٣٢٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية بشكل حاد. وقد تآكلت قدرات التصدي إلى نقطة الانهيار.

وخطة الاستجابة للجفاف تسعى لجمع مبلغ ٨٦٤ مليون دولار، منها ٣٠٠ مليون مطلوبة في الربع الأول من هذا العام. وقد أفادت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعات بأن ثمة مجاعة تلوح في الأفق الآن وأنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة المساعدات وكفالة الوصول للتخفيف من احتمال وقوع خسارة كبيرة في الأرواح. وللجفاف أيضاً تداعيات سياسية وأمنية خطيرة. فهو يؤدي إلى احتدام التنافس على الموارد كالمياه وتكثيف النزاعات المحلية. وعدد النازحين في تزايد واضح. والتقارير والصور عن سوء التغذية تنتشر على وسائط التواصل الاجتماعي.

إن العجز المتصور للحكومات الاتحادية والمحلية عن الاستجابة يضر شرعيتها وسوف يستغل من قبل حركة الشباب. وصوماليلاند تتذرع بالجفاف كعامل أساسي في تأجيل انتخاباتها من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر. والعائدات من تجارة الماشية في انخفاض، والموارد المالية المتعهد بها للاستجابة للجفاف ستؤثر على التزامات الرواتب العامة وقطاع الأمن. وباختصار، فإن عدم دعم الاستجابة للجفاف قد يوقف، بل ويقوض السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المتوخاة لبناء الدولة وبناء السلام.

ويجب ألا يتأخر إصلاح القطاع الأمني أو يحول عن مساره. وآفاق السلام والاستقرار تتوقف على تحمل الصوماليين مسؤولية سياسية ومالية أكبر عن أمنهم. وهناك حاجة ماسة إلى وضع خطة لتحقيق ذلك.

وكما أكدت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات بوضوح، فإنها لن تبقى إلى الأبد. وكان وجودها، ولا يزال، ضرورياً لتأمين الصومال وإفساح المجال لمشروع بناء الدولة الاتحادية وحماية الانتخابات. وهي لن تبقى إن لم تعالج قضايا التمويل الفورية وما لم تكن هناك خطة ذات مصداقية يمكن لقوات الأمن والشرطة الصومالية بموجبها السيطرة على المناطق التي تم تحريرها من حركة الشباب.

إن تخفيض الاتحاد الأوروبي دعمه السخي للاتحاد الأفريقي في الصومال بنسبة ٢٠ في المائة هو مصدر قلق كبير. وتمويل قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال يجب أن يوضع على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به. وأحث المجلس على النظر في الخيارات المتاحة لذلك، بما فيها استخدام الاشتراكات المقررة. والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال سيخاطب المجلس بلا شك بشأن هذه المسائل، بما في ذلك الحاجة إلى دعم فوري للهجوم المزمع ضد حركة الشباب.

ولكن حتى مع معالجة المشكلة المالية، تظل المسألة الأكبر متمثلة في الأمن المستدام في الصومال، ومما يزيد المسألة إلحاحاً النية المعلنة لعدد من البلدان المساهمة بقوات لمغادرة البلاد. ولذلك، لا بد من بناء قوات الأمن الوطنية الصومالية، من الجيش والشرطة والقوات البحرية والاستخبارات على السواء، بما يعبر عن الدولة الاتحادية الناشئة؛ التي يثق بها جميع الصوماليين ولا يُنظر إليها على أنها حكر على بعض العشائر؛ والتي تخضع للمساءلة أمام القيادة السياسية؛ والتي يمكن تحمل كلفتها.

وأسفرت سنوات من الاستثمارات من جانب المجتمع الدولي عن نتائج محدودة. وقد أمكن إضعاف حركة الشباب ولكنها لا تزال تشكل تهديدا قويا. ومن أسباب ذلك أن النهج المتبع إزاء الأمن في الماضي كان يركز إلى حد كبير على الجانبين العسكري والعملياتي. وهذا أمر ضروري بطبيعة الحال، ولكنه غير كاف.

ويتحتم على الرئيس والحكومة المقبلين التوصل إلى اتفاق سياسي بين الصوماليين بشأن هيكل قوات الأمن وملكيتها وتمويلها والغرض منها كأساس لدعم دولي أكثر اتساقا وتنسيقا من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركائها. وآمل أن يتسنى توفير العناصر اللازمة بحلول موعد المؤتمر الرفيع المستوى المقبل بشأن الصومال، المقرر عقده في لندن في أيار/مايو.

ويلتزم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالعمل بشكل وثيق مع المستثمرين الرئيسيين والمجتمع الدولي عموما والإدارة الصومالية الجديدة بغية وضع نهج شامل للأمن. وهذا الجهد يجب أن يستفيد من قدرات ونقاط قوة كل طرف من أصحاب المصلحة الرئيسيين، سواء في تمويل ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي أو بناء قوات الأمن الوطنية الصومالية أو إرساء وبسط سيادة القانون وسلطة الدولة على الصعيد المحلي أو منع ومكافحة التطرف العنيف.

ويتطلب الأمن المستدام وسيادة الصومال الحد من اعتماده المالي الكبير على العالم الخارجي، فضلا عن النجاح في زيادة الإيرادات المحلية من أجل توفير المنافع العامة، بما في ذلك سيادة القانون والأمن. وللمؤسسات المالية الدولية دور حاسم في تعزيز قدرات الإدارة المالية وآليات المساءلة.

وتتمثل أولوية أخرى في استئناف عملية مراجعة الدستور لمعالجة القضايا السياسية المعلقة البالغة الأهمية. وهي تشمل تحديد المسؤوليات بين الرئيس ورئيس الوزراء وبين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وكذلك بين أدوار ومسؤوليات كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في طائفة من المجالات، بما في ذلك تقاسم الموارد والإيرادات، والنظام القضائي وخريطة الطريق صوب إجراء الانتخابات على أساس مبدأ الصوت واحد للشخص الواحد. ويرسي الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء بشأن أعمال الشرطة سابقة جيدة؛ ويجب أن يُنفذ الآن.

وعملية مراجعة الدستور أمر ذو مغزى أكبر الآن بعد اكتمال الخريطة الاتحادية للصومال، مع إنشاء هيرشبيلي في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أبرزت العملية الانتخابية بوضوح النزاعات والصراعات العديدة التي لم تُحل في جميع أنحاء البلد. وأبرزها بين صوماليلاند والصومال والنزاع في غالكايو، ولكن هناك على الأقل ستة نزاعات أخرى، والتي يمكن أن يتحول أي منها إلى أعمال عنف بما لذلك من تكلفة بشرية وسياسية كبيرة. وقد أوضح الصوماليون الذين تحاورت معهم أنهم يريدون من الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التركيز على بناء القدرات الصومالية لمنع نشوب النزاعات وحلها ولدعم عمليات المصالحة. وبناء تلك العملية السياسية على أساس سيادة القانون، في ظل دور قوي وبناء للبرلمان الجديد، يمكن أن يشكل إحدى أقوى الضمانات للاستقرار الطويل الأجل وإصلاح الحوكمة على نحو دائم في الصومال.

إن الصوماليين العاديين يجب أن يستفيدوا من جهودنا الجماعية. وهناك أعمال كبيرة لا يزال يتعين القيام بها من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان البائسة في البلد. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء محنة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والانتشار غير المقبول لأعمال الاختطاف والتجنيد القسري من جانب حركة الشباب. إن غالبية مقاتليها هم من الأطفال

الذين يجري استهدافهم عمدا في المجتمعات المحلية والمناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة. وأود أن أضم صوتي إلى صوت الأمين العام غوتيريش، على نحو ما أبرزه في تقريره الأخير (S/2016/1098) عن الأطفال والتراع المسلح، في انتقاد تلك الحالة المثيرة للقلق.

وبناء على طلب مجلس الأمن، بدأت أسرة الأمم المتحدة في استعراض وجودها في الصومال بهدف دعم الدورة السياسية المقبلة، ولا سيما لمعالجة الأولويات التي حددتها للتو. وأود أن أذكر أنه، بالنظر إلى تأجيل العملية الانتخابية، فمن البديهي أن الاستعراض لن يكتمل بحلول نهاية هذا الشهر. ومع ذلك، نعتزم العمل مع الحكومة الجديدة في أقرب وقت ممكن والرجوع إلى المجلس في الأشهر المقبلة.

أود أن أختتم بياني بشكر أعضاء مجلس الأمن على موقفهم الموحد بشأن الصومال وعلى الدعم الذي أتلقاه أنا ومكتبي منهم. وكما قلت من قبل، فإن التقدم المحرز في الصومال هش ويمكن عكس مساره، وهو محفوف بالتعقيد. ولكن يجري تدريجيا تهيئة الساحة لانتقال الصومال إلى مرحلة جديدة في الحفاظ على السلام ومنع وحل التراعات العنيفة وبناء دولة اتحادية قائمة بوظائفها. وفي نهاية المطاف، فإن الصوماليين هم الذين سيحددون مصيرهم، ولكن دعم المجلس أمر محوري لتعزيز فرصهم في النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كيتينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): باسم رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما، والسفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن، اللذين لم يتمكنا من الحضور هنا اليوم بسبب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد حاليا، أود أن أحييكم بحرارة، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.7778)، حدثت تطورات سياسية وأمنية هامة ومشجعة في الصومال. فعلى الرغم من التحديات الهائلة والمتعددة، تحدى الصوماليون الصعاب وانتهوا من انتخاباتهم البرلمانية. ويوجد الآن برلمان اتحادي جديد مكون من مجلسين في الصومال نتيجة لعملية انتخابية شهدت مشاركة كبيرة وأثارت نزاعات شديدة. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في ٨ شباط/فبراير، حسبما أعلن. وقد وقف الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في شراكة وثيقة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، إلى جانب الصومال، وقدما كل ما أمكنهما من دعم ومساعدة ومشورة للبرلمان والحكومة والفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة والأفرقة المعنية بتنفيذ الانتخابات غير المباشرة على مستوى الولايات، وكذلك للآلية المستقلة لتسوية المنازعات الانتخابية، لكفالة إجراء العملية الانتخابية طبقا للاختصاصات المعتمدة وتعزيز مصداقيتها من خلال ضمان معالجة أي ادعاءات بسوء تصرف وغير ذلك من المخالفات بشكل موضوعي وسليم وفي الوقت المناسب، فضلا عن ضمان إفشال محاولات حركة الشباب لتلطيخ نتائجها النهائية ونزع الثقة منها.

إن البيئة السياسية مفعمة بالأمل والثقة، حيث أعلن رئيس مجلس النواب الجديد أولويات جدول الأعمال السياسي الوطني وحددها في مواصلة واستكمال مراجعة الدستور وتشكيل أحزاب سياسية وإنشاء حكومات محلية واستئناف الحوار مع صوماليلاند وتعزيز القدرة على جمع الإيرادات وبناء مؤسسات الدولة ودعم قدرتها على تقديم الخدمات الضرورية الأساسية للشعب. وبوصفنا شركاء متحدين في الكفاح

المشترك ضد التطرف العنيف وزعزعة الاستقرار، يجب علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، دعم البرلمان ليس في تحقيق تلك الأهداف وحسب، ولكن أيضا في تعزيز دوره بوصفه المحفل المميز للحوار والنقاش السياسي والتفاوض والمصالحة الوطنية والتماسك، وذلك باعتباره الناطق باسم شعب الصومال والممثل الحقيقي والمفسر الشرعي لإرادتهم وتطلعاتهم ومخاوفهم لفترة السنوات الأربع القادمة.

وعلى الرغم من أن هذا البرلمان هو نتيجة لعملية انتخابية كانت أبعد ما تكون عن المثل الأعلى المنشود المتمثل في الصوت الواحد للشخص الواحد، فإن إنشاءه يمثل تقدما ويكشف عن سمات فريدة. فبعد تدقيق شديد من جانب مجتمعاتهم المحلية، فاز أعضاء البرلمان بثقة أبناء شعبهم عندما خرجوا منتصرين من منافسة انتخابية صوت خلالها أغلبية المندوبين الـ ٥١ لكل واحد منهم.

لم تكن تلك السمة موجودة في عام ٢٠١٢، عندما كانت قلّة من شيوخ القبائل تملك وحدها الحق والسلطة لتحديد الذين ينبغي أن يمثلوا مجتمعهم والشعب الصومالي. إن ١٥ في المائة من البرلمانيين هم من الشباب بين سن الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين، و ٢٤ في المائة من البرلمان من النساء. وتمثل هاتان الفئتان الاجتماعيتان أغلبية السكان الصوماليين اليوم. فهما يمثلان الأكثر حيوية وقدرة على التحمل في المجتمع الصومالي. فقد خبِرَ العديد منهم مختلف البيئات السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يشكل رصيداً في حد ذاته. يمكن لهذا الواقع الجديد، إذا ما أحسن استغلاله، أن يساعد الصومال على الخروج بسرعة أكبر من المحنة الحالية.

ومن التطورات الهامة الأخرى في الفترة قيد النظر حقيقة أن الانتخابات البرلمانية، على الرغم من تعهد حركة الشباب بإجهاضها، قد جرت في جميع المراكز الانتخابية الست المعينة دون وقوع أي حوادث أمنية يمكن أن تعزى إلى حركة الشباب. وكان ذلك ممكناً بسبب الروح المهنية والتنسيق الوثيق والتعاون القائم بين قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، وفعالية الخطة التي وضعوها، فضلاً عن التبادل المعزز والمستمر للمعلومات الاستخبارات الآنية التي تستوجب التدخل. يستمر هذا الجهد ويؤدي إلى نتائج تستحق الثناء في مجالات أخرى من المسعى المشترك.

إن المكاسب التي تراكمت مع الإطلاق الناجح للولايات الإقليمية يمكن أن يتعرّض للخطر إذا لم يُعالج عدم الارتياح السياسي الحالي في عدد لا بأس به من تلك الولايات على النحو الصحيح وفي الوقت المناسب. ويمكن لاستمرار وجود هذه التوترات أن يثير شهية الجماعات المسلحة الهدامة، التي عادة ما تتصيّد في هذه البيئات المعقدة، وتصعد العنف إلى مستويات غير متوقعة وصعبة.

وتعمل البعثة جنباً إلى جنب مع قوات الأمن الوطنية الصومالية. وهي تواصل توفير البيئة الآمنة التي يمكن للعملية السياسية الصومالية أن تزدهر فيها. وعلى الرغم من أن حركة الشباب أصيبت بالضعف، إلا أنها تواصل الانخراط في عمليات الاغتيالات المستهدفة، وإطلاق النيران المباشرة وغير المباشرة، ونصب الكمائن، معززة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ضد قوافل البعثة على طول طرق الإمداد، وفي إلقاء القنابل اليدوية وتوجيه الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات والتسلل عبر جميع القطاعات، بما في ذلك في مقديشو. وعلى الرغم من التحديات اللوجستية والمالية والتشغيلية، لا تزال البعثة تقدم الدعم لقوات الأمن الوطنية الصومالية في مجالات العمليات والإدارة والتدريب في المناطق المسؤولة عنها. وعلاوة على ذلك، تواصل وحدات الشرطة التابعة للبعثة الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في مقديشو وبايدوا وكيسمايو وبلدوين وجوهر وعذاذو. وتجري هذه الأنشطة مع التضحيات الهائلة من

جانب البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وفي سياق الموارد غير الكافية والمحدودة جداً.

لقد تغير الواقع في مسرح العمليات. ويلجأ العدو إلى تكتيكات جديدة تشكل تحديات جديدة. إن الحاجة إلى التكيف مع تلك التحديات الجديدة والتغلب على العدو ملحّة. وتواصل الجماعة الإرهابية السيطرة على جيوب من الأراضي المحيطة بممر وادي جوبا وعلى طول الساحل الشمالي الشرقي. وقد تم تعزيز معقلها في تلك المناطق بالنفوذ والتدفق المتزايدين للمقاتلين الأجانب، وفي جزء كبير منه عن طريق اليمن المجاور. ويجب استرداد تلك الأراضي من العدو، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية تفكيك الجماعة وهزيمتها في نهاية المطاف.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يكرر الاتحاد الأفريقي دعوته إلى نشر قوات إضافية وقدرات قتالية رئيسية ولتحقيق الاستقرار من أجل تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطنية الصومالية من القيام بعمليات هجومية موسعة. وهناك حاجة ملحة لقيام الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي بتقديم دعم لمرة واحدة لقوات إضافية يصل قوامها إلى ٤٠٠٠ جندي في شكل توفير حصص الإعاشة والوقود والنقل والدواء لمدة محدودة، للسماح بالقيام بعمليات عسكرية محددة كعامل حفاز للتخفيض الوشيك لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لقد أصبح من الواضح تماماً لنا أنه من غير الممكن، مهما تكن البعثة فعالة، أن يكون هناك سلام وأمن دائمان ومستدامان في الصومال ما لم تأخذ قوات الأمن الوطنية الصومالية القادرة التي تتمتع بالتمكين مكانها. لذلك فإننا نطلب أن يستمر تقديم الدعم إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية لا للعمليات الهجومية المقبلة فحسب، بل أيضاً في سياق الجهود العامة لبناء جهاز الأمن الصومالي الشامل والمقتدر. وفي هذا الصدد، نصرّ على ضرورة تحسين تدخل الشركاء المنسق والمتكامل والمتعاضد في مجال الأمن في الصومال. إن التدخلات الفردية والمشتتة، على قدر ما هي مقبولة ومحل تقدير، لها تأثير محدود على جهودنا الأمنية المشتركة في البلد.

وسنواصل التكاتف مع الأمم المتحدة في جهودنا الرامية إلى العمل بشكل وثيق مع شركائنا في هذا المسعى. ومع ذلك، فإن اتباع نهج شامل إزاء الأمن أمر لا غنى عنه. وينبغي أن يرتكز ذلك على توافق العوامل المتعاضدة، مثل وجود التوسع الإقليمي الكافي لمؤسسات الدولة التي تؤدي دورها، والحكم الديمقراطي، وتوفير المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية الأخرى إلى الشعب، وآليات حل المنازعات، وبناء قوات الأمن الوطنية القادرة ومنع ومعالجة الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرّف، التي تؤدي إلى الإرهاب. هذا هو أفضل سبيل لضمان السلام والأمن المستدامين في الصومال. نحن ندرك أن الشركاء، مثل المملكة المتحدة وغيرها، يؤدون عملاً جديراً بالثناء الشديد في هذا الصدد. ونتطلع إلى مواصلة العمل معهم في هذا المجال.

ويسعدنا أنه تسنى إيجاد حل مناسب لدفع مرتبات الوحدة البوروندية العاملة في بعثة الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، فإن هذه المشكلة هي انعكاس لمحدودية الموارد والتمويل التي تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي. ولا بدّ من إيجاد حل مستدام ودائم ومقبول لضمان أن بعثة الاتحاد الأفريقي تتلقى التمويل المناسب. إننا نحارب بأيدينا ضد عدو اكتسب خبرة في إنتاج الأجهزة المتفجرة القوية بما يكفي لهدم هذا المبنى. وأصبح من الأهمية بمكان الآن أن نأخذ في الاعتبار إمكانية النظر في أنصبة مقررة لتمويل البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديري.

السيدة ديري (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن بشأن حالة التمثيل السياسي للمرأة في الصومال. وبسبب القيود الزمنية، لا يمكنني أن أغطي جميع المعالم والإنجازات والتحديات الرئيسية والدروس المستفادة في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. غير أنه قد جرى توزيع وثيقة في هذا الشأن.

لقد عين رئيس الحكومة الاتحادية الصومالية لجنة سفراء النوايا الحسنة، التي أتشرف برئاستها، لمساعدة المرأة على تأمين ٣٠ في المائة من المقاعد في مجلسي البرلمان. كان هذا هو الهدف الذي اتفق عليه القادة السياسيون في البلد في منتدى القيادة الوطنية. وكما هو الحال في بلدان أخرى، فإن تعزيز التمكين السياسي للمرأة في الصومال مهمة صعبة. وبالرغم من الإسهامات الضخمة التي تقدمها المرأة إلى المجتمع، لكنها غالبا ما تستبعد من عملية صنع القرار ومن الأدوار القيادية. في عام ٢٠١٢، اختيرت المرأة لتشغل ١٤ في المائة فقط من المقاعد في البرلمان الاتحادي. لذلك كان قرار منتدى القيادة الوطنية الخاص بالعملية الانتخابية بتخصيص ٣٠ في المائة كحد أدنى من المقاعد البرلمانية للمرأة مشجعا للغاية.

ولتحقيق ذلك الهدف، قام سفراء النوايا الحسنة أولا بإجراء عملية مسح للعشائر تبين توزيع المقاعد المخصصة لكل منها. وقد أرفقت رسما بيانيا تفصيليا للمسح مع ملاحظاتي التي وزعت للتو في القاعة. وبعد ذلك أطلقنا حملة دعوة بمشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومجموعات الضغط السياسية، وكذلك الوزرات المعنية بشؤون المرأة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، لكفالة تأييد القادة السياسيين وشيوخ العشائر. ولقد تلقينا كل الدعم والتشجيع من الأمم المتحدة، ومن المجتمع الدولي بصفة عامة، في مسعانا لتحقيق هدف الـ ٣٠ في المائة، وأود أن أعرب عن شكري للجهود الجماعية والشراكة مع الحكومة الاتحادية الصومالية، ومنتدى القيادة الوطنية، ووزارات شؤون المرأة والمجتمع المدني والناشطات، ومكتب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتكامل للشؤون الجنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد الأوروبي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأعضاء السلك الدبلوماسي. وانتخبت المرأة لتشغل ٢٥ في المائة من المقاعد في مجلسي البرلمان الجديد، بينهن زميلاتي من سفراء النوايا الحسنة. وهذا إنجاز كبير غير مسبوق للمرأة الصومالية وللمجتمع برمته. لقد واجهنا العديد من التحديات وتعلمنا دروسا هامة في سياق عملنا. وأود أن أذكر عددا من تلك الدروس التي ينبغي النظر فيها في إطار التحضير للانتخابات العامة في عام ٢٠٢٠.

في غياب حكم ملزم قانونا، كان القرار السياسي بتخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد للنساء صعب التنفيذ للغاية. ولم يكن أحد مسؤولا عن العمل أو التقاعس أو يمكن محاسبته على ذلك. لذلك، من الأهمية بمكان تأمين حكم قانوني للنهوض بالمساواة السياسية للمرأة. إن تأمين مقاعد مخصصة للمرأة يعتمد بدرجة كبيرة على إرادة زعماء العشائر الذين يعارضون تقليديا المشاركة السياسية للمرأة. وهذا يؤثر على قدرة المرأة على تأمين التأييد العشائري والعمل بحرية دون التهديد والتخويف. ومطلوب إحداث تحول هيكلي هائل للنهوض بتمثيل المرأة في الحياة السياسية وفي عملية إرساء الديمقراطية في الصومال.

وطوال العملية الانتخابية، قدمت المرأة موقفا موحدا كان بمثابة مصدر قوة. فقد عملنا معا، مع سفراء النوايا الحسنة، والمجتمع المدني ووزارات شؤون المرأة، بطريقة موحدة كان لها تأثير إيجابي للغاية على حملتنا. لقد شكل عدم كفاية الدعم المالي واللوجستي تحديا كبيرا للمرشحات خلال فترة الحملة الانتخابية. وعلاوة على ذلك، تضررت النساء

بشكل غير متناسب من جراء الفساد والتجاوزات المتصلة بالانتخابات التي أضعفت موقفهن تجاه شيوخ العشائر، وأفرقة التنفيذ الانتخابية على مستوى الولايات وسلطات الولايات. وستكون الأحكام التي توفر الدعم الكافي وتؤسس لفرص متكافئة حاسمة الأهمية لنجاح المرشحات في المستقبل.

باسم سفراء النوايا الحسنة، أود أن أشكر حكومة السويد، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي يسرت رحلتي إلى نيويورك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديري على إحاطتها الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد كيتنغ، والسيد ماديرا، وخاصة السيدة ديري على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة. كما أرحب بحضور السيد عمر، وزير الخارجية وتشجيع الاستثمار في جمهورية الصومال الاتحادية، في القاعة.

أود أولا أن أدين بشدة الهجوم الانتحاري التي شنته حركة الشباب الإرهابية الذي وقع في فندق الداية في مقديشو يوم الأربعاء الماضي وأسفر عن سقوط عشرات القتلى.

وفي فجر بداية جديدة للصومال، ترحب أوروغواي بإنشاء البرلمان الاتحادي الجديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وانتخاب رئيسي مجلسيه. ونأمل أن تختتم العملية بنجاح في ٨ شباط/فبراير بانتخاب رئيس جديد للصومال. وتحث أوروغواي على اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت، وهو ما نعتبره حاسم الأهمية للصومال ليصبح ديمقراطية دستورية حقيقية. إن دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والمساعدة المالية من المجتمع الدولي أمر حيوي لاعتماد دستور دائم في الوقت المناسب.

وتدرك أوروغواي الجهود المبذولة للوصول إلى هدف الـ ٣٠ في المائة من المقاعد في البرلمان للنساء. وبالرغم من أن الهدف لم يتحقق هذه المرة، أظهرت النتيجة تحولا في تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية في الصومال. ومع هذه السابقة الهامة، يجب مضاعفة الجهود لتحقيق ذلك الهدف في عام ٢٠٢٠، وكذلك التنفيذ الفعال للمبدأ الديمقراطي المتمثل في صوت واحد لكل شخص.

إن إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما التطوير السريع والفعال للجيش الوطني الصومالي، أمر حيوي حتى يتسنى لقوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الشرطة، تحمل قدرا أكبر من المسؤولية عن حفظ السلام والأمن وحماية المواطنين الصوماليين.

وأوروغواي تشعر بقلق شديد إزاء الزيادة المبلغ عنها في انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال. وبالرغم من التزام السلطات الصومالية الهام بحماية الأطفال خلال السنوات العديدة الماضية، لا يزال احتجاز الأطفال لصلاتهم المزعومة بحركة الشباب يشكل سببا يدعو للقلق، وكذلك قتلهم وغير ذلك من الانتهاكات لحقوقهم، مثل تجنيدهم من جانب الأطراف المختلفة، والعنف الجنسي، والاختطاف، وكذلك الهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات. وتدعو أوروغواي حكومة الصومال إلى كفالة أن يعامل الأطفال كضحايا في المقام الأول، وأن تكون مبادئها التوجيهية هي المصالح الفضلى للأطفال ووفقا للمعايير الدولية للحماية. إن أحكام الإعدام التي صدرت على الأطفال في بونتلاند أمر غير مقبول.

وبوصفنا من الدول التي شاركت في تقديم القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، نلاحظ مع القلق أن أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال (S/2016/1098) يشير إلى أنه في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦ تم شن ٤٠

هجوما على المستشفيات في ذلك البلد. تشكل هذه الهجمات جرائم حرب، بغض النظر عن وقت شنها.

في الختام، مرة أخرى، تسلم أوروغواي بالعمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتعتبره أساسيا في بناء الدولة الصومالية وإحراز تقدم في توطيد السلام والاستقرار الدائم في القرن الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان موجز جدا بصفتي ممثل السويد.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية وحضور وزير خارجية الصومال وممثلة المجتمع المدني، السيدة ديري.

أود أولا أن أتقدم بالتعازي إلى حكومة الصومال وحكومة كينيا، وكذلك إلى أسر الضحايا في الهجمات الإرهابية المؤسفة التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية.

وترحب السويد بنجاح العملية الانتخابية، ونشيد بقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتوفيرهما البيئة الآمنة التي تسنى خلالها إجراء تلك العملية.

إن البرلمان الجديد يشمل الجميع، حيث أن ٢٥ في المائة من البرلمانيين هم من النساء و ١٦ في المائة من الأعضاء دون سن ٣٥ عاما، في حين أن نصف أعضائه يجري انتخابهم للمرة الأولى. ومن المهم الآن ألا يحدث مزيد من التأخير وأن تُعقد الانتخابات الرئاسية في ٨ شباط/فبراير، في موعدها المقرر، بحيث يمكن تشكيل حكومة لكي تمضي قدما بجهود إحلال السلام وبناء الدولة.

ويجب أن يستفيد بناء مستقبل أفضل للصومال من إسهامات جميع الصوماليين. وحضور السيدة آشا غيلي ديري في القاعة اليوم هو شهادة على مجتمع مدني ينبض بالحياة. ونأمل أن تتكرر زيادة تمثيل المرأة والشباب في البرلمان على كل مستويات جهود إحلال السلام وبناء الدولة. وأود أن أهنئ السيدة غيلي على قيادتها في الصومال. وأعتقد أنها تفتح آفاقا جديدة بطريقة يمكن أن تشكل أيضا نموذجا للبلدان الأخرى خارج الصومال.

يبرز التقرير (S/2016/1032) المعروض علينا اليوم أيضا الحالة الإنسانية المتردية، التي من المرجح أن تزداد سوءا. حيث يعاني خمسة ملايين شخص بالفعل من نقص حاد في الأغذية. وأناشد، في هذه القاعة المفتوحة، جميع الجهات المانحة تقديم الأموال والمساعدة لخطة الاستجابة الإنسانية، وأدعو السلطات الصومالية إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية من أجل منع وقوع كارثة إنسانية.

وأخيرا، نعتقد أن بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال لا تزال مهمة للغاية لتحقيق الاستقرار في الصومال. ونثني على البلدان المساهمة بقوات وعلى جنودها، ونشيد بما يبذلونه من جهود وتضحيات. ولا تزال السويد والاتحاد الأوروبي ملتزمين بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي، ماليا وسياسيا على السواء، ولكن يجب سد الثغرات التمويلية. وننضم إلى الاتحاد الأفريقي في دعوة المجتمع الدولي بأسره إلى تقديم المساعدة، مع الاعتراف بالحاجة إلى إيجاد وسائل أكثر استدامة. بيد أن تحقيق السلام المستدام والاستقرار يتجاوز بعثة الاتحاد الأفريقي؛ ويجب أن يشكل بناء قطاع أمن وطني صومالي قادر ويحظى بالمصداقية أولوية في إطار نهج شامل ومنسق بشكل جيد حيال الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

ويسرني أن أعطي الكلمة لوزير خارجية الصومال.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أضم صوتي إليكم، سيدي الرئيس، وإلى السيد مايكل كيتينغ

والسفير ماديرا في الإعراب عن خالص تعازينا للأسر الكينية والصومالية في وفاة الموظفين العسكريين والمدنيين الذين لقوا حتفهم الليلة الماضية في وادي جوبا في هجوم همجي وطائش وغير إسلامي. وعلاوة على ذلك، إن من الخطأ استخدام أطفالنا كقنابل بشرية. وقد حدث هذا في كثير جدا من الأحيان، ولذلك فلنُدن جميعا ذلك الأمر ولنضمن عدم حدوث ذلك مرة أخرى.

في البداية، بالنيابة عن الحكومة الصومالية، أود أن أهنئ الأعضاء الجدد على انتخابهم لعضوية هذه الهيئة. وأشيد بصفة خاصة بالحكومة السويدية على قيادتها ورئاستها لمجلس الأمن في هذا الشهر.

إن لي عظيم الشرف أن أخاطب مجلس الأمن بشأن المسألة الهامة المتعلقة بتقدم الصومال والتحديات المتبقية اليوم. ويواصل أعضاء مجلس الأمن، إلى جانب العديد من الدول الشريكة الأخرى داخل الأمم المتحدة، الاضطلاع بدور حيوي في تقدمنا الوطني إلى جانب شعبنا وحكومة بلدنا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ومن المهم أن نتذكر أنه منذ آخر مرة خاطبت فيها مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7778)، أتيحت الفرصة لجميع الأعضاء لزيارة الصومال والاطلاع على تقدمنا الوطني. وقد اجتمع أعضاء مجلس الأمن مع الرئيس في مقديشو. وأعقب ذلك المزيد من الزيارات الرفيعة المستوى للعديد من أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة، والتي تشكل أفضل دليل على المشاركة البناءة وتعزيز الشراكات وعلى تغلب الصومال والصوماليين بتصميم على كوابيس الماضي الرهيبة.

ولا بد لي أن أؤكد وأن أكرر أنه، من نواح عديدة، لا يزال يتعين على الصومال التغلب على بعض التحديات الرئيسية المتبقية فيما يمضي قدما،كما أوضح السيد كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، في الإحاطة الإعلامية التي قدمها. ولكن، كما أعترف أيضا، فإن التقدم الذي أحرزه بلدنا بشكل عام هو تقدم ملموس ومستدام وتاريخي. والتقدم الذي أشير إليه، والذي سأناقشه بمزيد من التفصيل، مرتبط بالنواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وفي حالة الصومال، كما هو الحال في معظم الدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، يجب أن تسير تلك العناصر جنبا إلى جنب لكي تتحقق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن مصطلح ”تقدم“ يمكن بسهولة تفسيره وفقا للتوقعات الفردية والجماعية، يمكننا أن نقول بثقة إن التقدم المحرز في الصومال واضح وبديهي بكل المقاييس. ولا يمكن للصوماليين الهرب من ماضيهم الصعب أو تجاهله لأنه قد أثر بوضوح علينا جميعا بشدة. ولكن لا يمكن أيضا إنكار طموحنا الجماعي إلى عدم العودة إليه أبدا.

وقد شرعت حكومة الصومال الاتحادية والشعب الصومالي، من خلال التضحيات والتقييم الذاتي والمفاوضات الصعبة، أخيرا في السير على درب السلام والتقدم. إن الصومال من بين الديمقراطيات الأولى في أفريقيا، ونحن نعكف مرة أخرى على استكمال إجراء انتخاباتنا الوطنية الأولى منذ عقود بنجاح. وحتى الآن، جرى انتخاب جميع البرلمانيين في البرلمان بمجلسيه من قبل الدوائر التي يمثلونها. وفي المقابل، فإنهم قد انتخبوا رئيسيين للمجلسين، ممهدين الطريق بذلك لإجراء انتخابات رئاسية في ٨ شباط/فبراير.

ولأول مرة في التاريخ، حصل تحول في التمثيل السياسي للمرأة، كما أكدت ذلك أختي آشا غيلي ديري. وفيما يتعلق بالمشاركة، فقد أُرسيت سابقة هامة للتعبئة السياسية للمرأة. ونحن فخورون بالقول إننا حققنا تمثيلا للمرأة بنسبة ٢٦ في المائة تقريبا في برلماننا، مما يمثل زيادة نسبتها أكثر من ٧٠ في المائة وتحسنا كبيرا عما كان عليه الحال في عام ٢٠١٢.

وبالإضافة إلى الزيادة في عدد البرلمانيات، تم انتخاب عدد أكبر من الأعضاء الشباب الموهوبين في البرلمان، بمن في ذلك من أبناء الشتات. وبينما لا تزال الانتخابات لا تجري وفق نظام الصوت الواحد للشخص الواحد، فإنها تشكل تحسنا ملحوظا مقارنة بعام ٢٠١٢، عندما اختار ١٣٥ من زعماء العشائر أعضاء البرلمان بالكامل. وأتاحت عملية الانتخابات غير المباشرة الحالية لما مجموعه ٠٢٥ ١٤ مندوبا، اختارهم زعماء العشائر وهم يمثلون جميع فئات المجتمع، التصويت للاختيار بين المرشحين المتنافسين. ومما يثير المزيد من الإعجاب أن التصويت لم ينحصر في مقديشو وحدها، كما كان عليه الحال في عام ٢٠١٢، لكنه جرى في جميع الولايات الأعضاء الإقليمية المشكلة حديثا، بما في ذلك هيرشبيلي التي أنشئت أخيرا.

وبعد التصويت، فإن الأمر الذي ينطوي على أكبر قدر من الدلالات يتمثل في مدى سرعة وسلمية نقل الصلاحيات والكيفية التي آمن بها الشعب الصومالي والسياسيون بروح الديمقراطية وقواعدها. وبينما كانت عملية الانتخابات برمتها في يد ١٣٥ من شيوخ العشائر في عام ٢٠١٢، ترشدهم لجنة انتخابية، فإنها تخضع اليوم لإشراف الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة على المستوى الوطني وستة أفرقة معنية بتنفيذ الانتخابات غير المباشرة على مستوى الولايات في المناطق، وكانت تلك الأفرقة صريحة طوال عملية الانتخابات.

وعلى الرغم من النجاحات المذكورة في العملية الانتخابية، كانت هناك تحديات أيضا، خرجنا منها بالعديد من الدروس القيّمة للمستقبل. وأدت تلك التحديات، النابعة من الطموح لإجراء الانتخابات في دولة ما زالت تتعافى في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع والتي لم يتم الاعتراف بحكومتها على المستوى الدولي إلا منذ عام ٢٠١٢، إلى حدوث تأخير في العملية الانتخابية والتي سيتم الانتهاء منها الآن بحلول ٨ شباط/فبراير. وكان من بين الأسباب الرئيسية للتأخير عملية فهم وتنفيذ النظام الانتخابي الذي اعتمدته الحكومة الصومالية بالنيابة عن الولايات الأعضاء في الاتحاد والمرشحين.

وإذ نمضي قدما، يجب أن تبدأ عملية تخطيط وتنفيذ نظام الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢٠ فورا. وعلاوة على ذلك، لتوجيه العملية برمتها، سنقيم شراكات مع جميع أصحاب المصلحة ونستكمل عملية مراجعة الدستور ونقوم بتعزيز المؤسسات الديمقراطية التمكينية والتصديق على جميع القوانين التي تشكل الأساس الذي تستند إليه جميعا، مثل قوانين الأحزاب السياسية، وتنفيذها.

إن من حقائق التاريخ والحقائق العملية أن إرساء الديمقراطية ليس بالأمر السهل. إنه كسباق ماراثون يجري في تضاريس صعبة وليس سباقا في ملعب مصمم بإتقان ومجهز بمسارات محددة وإضاءة مثالية وسط مشجعين متحمسين. ومع ذلك، فإننا في الصومال ملتزمون بتنميتنا الوطنية – وبالتالي بحكم أنفسنا بصورة عادلة وديمقراطية.

لقد استمر الأمن في التحسن منذ جلستنا السابقة في مجلس الأمن (انظر S/PV.7778). وكما أبلغت الأعضاء حينئذ، يمكنني أن أكرر بثقة أن حركة الشباب قد هُزمت عسكريا بفضل شجاعة وتضحيات الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى الرغم من العناوين الرئيسية – وفي بعض الأحيان – المناقشات غير المسؤولة في بعض وسائط الإعلام الدولية عن تجدد نشاط حركة الشباب، فإنها قد أُضعفت بدرجة لا تمكنها إلا من شن هجمات انتهازية ضد الأهداف السهلة والمدنيين الأبرياء في المقام الأول. وأحدث الأمثلة على ذلك الهجوم الذي وقع يوم الأربعاء على فندق دايا في مقديشو، والذي لقي فيه أناس أبرياء حتفهم وجرح عدد أكبر بسبب عنف عبثي ووحشي. وعلى الرغم من أننا بقلوبنا ودعواتنا مع جميع ضحايا هذا

الهجوم وغيره من الهجمات الشريرة في الصومال وفي جميع أنحاء العالم على حد سواء، فإننا ننتصر في الحرب ضد حركة الشباب. فقد قُتل الكثير من قادة الحركة أو انشقوا وانضموا للحكومة، وتكتيكاتها اليائسة هي أفضل دليل على تقلص قدراتها وإفلاسها الأخلاقي.

إن دحر حركة الشباب بشكل دائم أمر وثيق الصلة بتقدم الصومال ومكافحة الإرهاب الدولي إجمالا. فليس هناك من هو بمنأى عن الإرهاب. وتشكل النهاية العنيفة للعام الماضي فضلا عن البداية المماثلة لهذا العام، في أماكن متفرقة مثل برلين واسطنبول ومقديشو، أمثلة واضحة على ذلك. ولذلك، فإننا نشعر بالفخر والشرف للعمل مع شركاء قيمين، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، بسبل متنوعة وفعالة لتدمير الجيوب المتبقية الأخيرة للإرهاب على أراضينا.

إن الحكومة الصومالية فخورة بالجهود الجماعية لقوات الأمن الصومالية وشركائها في بعثة الاتحاد الأفريقي، والتي تمكن الشعب الصومالي من العيش بسلام. وأعرب عن إجلالي وعن امتنان بلدي لهم على جهودهم الممتازة ونجاحهم، والذي كانت تكلفته دموية في العديد من المناسبات. إن تضحياتهم لن تُنسى على الإطلاق، وستُحفز ذكراهم تقدمنا الوطني والإقليمي.

على الرغم من شجاعة جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإن طموحنا يتمثل في تعهد وبناء جيش وطني صومالي جيد التدريب والتجهيز والتمويل وقوة شرطة تحمي مواطنيها وتضمن تقدم الأمة من أجل تحسين حياة شعبنا وجيراننا والعالم. ونشكر جميع الشركاء الذين يساعدوننا بنشاط في العمل نحو تحقيق هذا الهدف الأساسي.

فالكفاح ضد الإرهاب الدولي صعب وطويل. وهذا ببساطة لأننا نتعامل مع ظواهر جديدة، تشمل زيادة استخدام التكنولوجيا لتغذية نزعة التطرف لدى الناس والأساليب الإرهابية الجديدة، مثل تضليل الأطفال الصغار ليفجروا أنفسهم. ولمن يرغب من بين الحضور في معرفة آخر هذه الحوادث، أشير إلى أن شابين صغيرين في عمر ١٦ سنة فجرا نفسيهما في مقديشو. وليس هناك أي كتاب مدرسي يعلمنا كيف نتعامل مع ذلك، ومن ثم يجب علينا أن تتقاسم المعارف ونتكيف ونستنبط حلولا مستدامة ومتنوعة للتغلب على هذا الشر. وفي حالة الصومال، فقد انتهينا ن إعداد استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، ونتطلع إلى مواصلة شراكتنا مع جميع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وعلى الرغم من طموحاتنا ومكاسبنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، أود أن أؤكد – كما فعلت في بياني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أمام هذا الجهاز – على أهمية التحديات المتبقية أمام التنمية في الصومال، مثل الاستثمار والتعليم والوظائف والمهارات. فهذه العناصر الحاسمة للتنمية يجب أن ترافق الأمن المادي الذي نسعى إلى تحقيقه، وإلا فإنه سيكون من الصعب التغلب على تحديات تغذية نزعة التطرف والهجرة غير المشروعة ومأساة فقد المواهب والأرواح في أعالي البحار. وقد اعتمدت الحكومة الصومالية خطة إنمائية وطنية، تم إنجازها في العام الماضي، تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرجو من جميع الشركاء دعم الأولويات الصومالية المحددة بوضوح الواردة في متنها.

أود أن أوجه انتباهكم، السيد الرئيس، إلى الحالة الإنسانية المتدهورة في بلدي الصومال، والتي يُتوقع أن تتفاقم مع اتساع نطاق حالة الجفاف خارج بونتلاند وصوماليلاند إلى مناطق في الجنوب. ومن المنتظر أن يزداد الجفاف ضراوة، إذ انخفض هطول الأمطار بشدة في الموسم المطير الحالي ولن يحل موسم الأمطار المقبل قبل أربعة أشهر. ووفقا للأمم المتحدة، كما ذُكر سابقا، فإن هناك الآن ٥ ملايين نسمة يواجهون نقصا حادا في الأغذية، بمن فيهم أكثر من ٥٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء

التغذية الحاد. إننا نناشد المجلس والجهات المانحة والقطاعين العام والخاص الاستجابة على وجه السرعة للتحذيرات المتعددة العاجلة التي أصدرتها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومساعدتنا في تلبية الاحتياجات الملحة لإنقاذ الأرواح وتوفير أسباب المعيشة للعديد من أفراد الشعب الصومالي، ولا سيما النساء والأطفال والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. وينطبق هذا النداء على كامل القرن الأفريقي، وخاصة على أجزاء من إثيوبيا وكينيا.

في الختام، فإن هذه هي فرصتي الثالثة لمخاطبة هذا الجهاز الهام بصفتي الحالية. وقد حققت حكومة بلدنا العديد من الأهداف التي حددناها لأنفسنا في العامين الماضيين، ولكن لا تزال هناك تحديات كثيرة. وكان لنا شرف العمل مع حكومات الدول الأعضاء في المجلس بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالصومال والعالم أجمع على حد سواء، وأود أن أشكر الجميع على دعمهم القيم.

كما أود أن أشدد على حقيقة أن التقدم المحرز في الصومال ليس مجرد سرد خطابي؛ إنه واقع يشهد عليه كل أبناء الشتات – وأنا أشمل نفسي في هذه الفئة – ورغبتهم في العودة، بروح الشعب الصومالي التي لا تعرف الانهزام، وتحقيق التقدم والازدهار لأنفسهم ولأسرهم ولأمتهم. ولذلك، أرجو منكم عندما تنظروا إلى الصومال أن تواصلوا رؤية التقدم الشجاع الذي أحرزناه في ضوء الصعاب الجمة، وفرص بلدنا الرائعة وموارده المحتملة غير المستغلة، فضلا عن تصميمنا على عدم العودة أبدا إلى الماضي، بل الإسراع – على نحو سلمي وهادف – نحو مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.